ضبط الأسواق مسؤولية من ؟!

عبدالله الخولاني

بـ500 ريال سلع ومنتجات غذائية وكمالية تباع في الأسواق والمراكز التجارية بصورة لافتة تثير علامة الاستفهام عن مدى سلامة هذه المنتجات من الناحية الصحية ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية وهل أصبحت حياة المستهلك اليمني بثمنٍ بخس لا تساوي شيئاً عند من باعوا ضمائرهم للشيطان بحثا عن المال.. صورة عكست ملامح فوضى عارمة تعاني منها السوق المحلية خاصة علي الصعيد الرقابي رغم تعدد الجهات الحكومية ومع ذلك فإن عدد المخالفات التي يتم ضبطها لا تمثل سوى القمة الطافية من جبل الجليد العائم.

لا بد أولا من الاعتراف بأن إلغاء الضوابط التنظيمية للتجارة الداخلية والدعوة إلي الحد من دور الحكومة في الاقتصاد قد اتصفت في بعض الحالات بعدم الاكتراث بمصالح المستهلكين وكذلك بعدم وجود إطار مؤسسي وقانوني لحماية المستهلكين في أحيان كثيرة ومن ثم فإن عمليات إلغاء الضوابط التنظيمية والتحرير قد عرضت المستهلكين لمنتجات وخدمات غير مأمونة وممارسات تجارية احتيالية.

سلع مضروبة

يعترف أحد أصحاب المحلات أن الأسواق بها سلع كثيرة مضروبة، حيث يقوم البعض باستبدال أسماء المنتجات والسلع التي تنتجها الشركات ذات الاسم التجاري المعروف مما يعتبر مخالفة لقانون التجارة كما يعد إغراقا للأسواق لأن الإغراق هو البيع بأسعار تقل عن أسعار السلع الحقيقية، مؤكدا أن الركود استطاع أن ينعش حركة بيع السلع المغشوشة، حيث انتعشت حركتها مما هو حادث الآن بأسرع مما كان عليه قبل الركود في الأسواق.

وهذا يعني شيئا واحدا هو أن هناك مافيا تقف وراء ما يجري في السوق اليمنية من طوفان الإغراق بالسلع المضروبة.. هذه المافيا التي كشف عنها لمستوردين وتجار كبار تجيد ألعاب التهريب والاختراق ثم الإفلات المحترف من الرقابة والوصول إلى المستهلك، وهي أيضا تعمل في ظل إطار منظم ومحكم حيث ترتكب ما يعرف في علم القانون بالجريمة الكاملة التي تبدأ بالتخطيط المحكم وصولا إلى التنفيذ الجيد مرورا بتزوير شهادات المنشأ للسلع المستوردة أو التحايل على المواصفات القياسية للسلع المصنعة محليا.

المنطقة الحرة

يكشف مستورد كبير كيفية إدخال السلع المغشوشة والمهربة إلى داخل السوق اليمنية، فيقول إن الغش يمر بمرحلتين الأولى غش خارج البلاد ويكون في المنطقة الحرة بدبي ويكون في شهادة المنشأ حيث إن أحد شروط الإفراج الجمركي عن السلعة وجود شهادة منشأ في البلد الذي خرج منه المنتج وهو المنطقة الحرة وصورة لشهادة المنشأ للبلد المورد وليس أصل هذه الشهادات لصعوبة الحصول عليها من المنطقة الحرة وهنا يتم تغيير البيانات في صورة الشهادة كما يحلو للمستورد لإدخال بضاعة تحمل مثلا كلمة صناعة تركية رغم أنها بضاعة صينية رديئة وهذه صورة من صور الغش خارج البلاد.

غش في بلد المنشأ

هناك غش آخر في بلد المنشأ حيث يتم تعليب المنتج في نفس بلد المنشأ بماركة شهيرة لها سمعة في السوق اليمنية رغم أن المنتج يتم تصنيعه في مصانع عشوائية غير مرخصة في ذلك البلد حيث يتم الغش فيه في الخامات والجودة.

القطاع التجاري

ينقسم القطاع التجاري إلى ثلاثة أقسام هي: تجارة الجملة, التجزئة, النقل والتخزين. ويعتبر النقل والتخزين من الخدمات الإنتاجية لهذا القطاع وتلعب تجارة الجملة دورا هاما في نقل البضائع من المنتجين أو المستوردين إلى تجارة التجزئة وتعتبر المحرك الأساسي في انتشار وتوفير السلع للسوق المحلي وتشمل تجارة التجزئة الأنشطة المتعلقة ببيع السلع والخدمات إلى المستهلك النهائي أو المستهلك الأخير.

وتشكل تجارة الجملة والتجزئة جانبا هاما من اقتصاد أي دولة سواء من ناحية حجم المبيعات أو العمالة كما أن اتجاهات مبيعات الجملة والتجزئة غالبا ما تعكس اتجاه الاقتصاد القومي ككل من خلال اتجاهات الأسواق.

عشوائية

التجارة العشوائية كما تقول الغرفة التجارية بأمانة العاصمة مزاولة لنشاط تجاري أو أداء خدمة بدون ترخيص أو الاتجار في سلع ذات جودة متدنية أو غير مطابقة للمواصفات في تجارة الرصيف والباعة الجائلين إلي جانب المزاولين بدون ترخيص وغيرها وهي بذلك تدخل في مفهوم قطاع التجارة غير المنظم أو غير الرسمي باعتبار قطاع التجارة غير المنظم أو غير الرسمي آثارا سلبية على الصناعة المحلية ومن ثم على الاقتصاد القومي من خلال أدائه داخل الاقتصاد نتيجة لعشوائيته من ناحية ولعدم الاعتراف به كقطاع رسمي من ناحية أخرى لأنه يعمل بمعزل عن نظم وقوانين الدولة ويترك آثارا واضحة تزيد بشكل ملحوظ من فترة لأخرى وخاصة في المواسم ولخروجه عن نطاق الحسابات القومية فإنه يظهر الدخل القومي بأقل من حقيقته.

البطالة

رئيس جمعية حماية المستهلك فضل منصور يرى أن تجارة الرصيف نتيجة طبيعية لوجود البطالة والرغبة في الكسب السريع, وفي ذات الوقت ليست هناك جهة رقابية تريد تنظيم هذا الاقتصاد غير الرسمي.

ويؤكد منصور أن 70 %من السلع والمنتجات في السوق اليمنية مغشوشة وغير مطابقة للمواصفات.

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

مخاطر التشغيل المصرفي والمالي

■ تعتبر مخاطر التشغيل المالي والمصرفي من المخاطر المعروفة لدى المصارف والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية والمتخصصة إلا أن التطورات المتلاحقة في القوانين والأعمال المالية والمصرفية والتطور الكبير في التكنولوجيا والمعلوماتية والتقنية والتوسع الملفت في الأدوات المالية والمصرفية برزت مخاطر حمه وظهر ضعف شديد في الإجراءات والسياسات وظهور كثير من الفساد والفضائح في القطاع المالي والمصرفي الأمر الذي كبده خسائر طائلة أدت إلى إفلاس البعض منها كما أن الانفتاح والعولمة والنمو الهائل في نطاق أعمال المؤسسات المالية والمصرفية أدى إلى ظهور أنواع متعددة من المخاطر ولو نظرنا إلى اتفاقية بازل الأولى والثانية والثالثة للملاءة المصرفية نجد أنها تعرف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر الناجمة عن عدم ملائمة الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث بالإضافة إلى المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية والسمعة كما أنه يوجد عدد كبير من المخاطر التشغيلية تتمثل في الغش والاحتيال من داخل المصرف أو المؤسسة المالية والخطأ المتعمد في إدخال البيانات من قبل الموظف أو الموظفين والسرقة والتزوير والدخول في الأنظمة المعلوماتية من دون أذن أو من غير المخولين بالإضافة إلى الممارسات الوظيفية الصحية والأمنية السلبية والإضرابات العمالية والحوادث غير المغطاة التي تصيب الموظفين والتمييز غير العادل بين الموظفين والممارسات المصرفية والمالية غير المشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب وجميعها من المخاطر الجمة التي تنتج عنها خسائر مادية ومعنوية وتصيب وتشل حركة وأعمال القطاع المالي والمصرفي.

Email ahmed alpauap @hotmil.com

تعزيز مشاركة شباب المنصورة بعدن في الحفاظ على البنية التحتية

عدن / صلاح سيف

نظمت جمعية أنصار تعليم وحماية الطفل بمحافظة عدن أمس ورشة عمل حول المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البنية التحتية ضمن فعاليات مشروع تعزيز المشاركة المجتمعية بمشاركة (50) متدربا ومتدربة من نشطاء المجتمع المدني.

وقالت رئيسة الجمعية أقدار مختار في تصريح لـ"الثورة" :إن مشروع المشاركة المجتمعية هو عبارة عن مشروع يأتي على مرحلتين متزامنتين،الأولى يتم خلالها تدريب شباب المنصورة وتأهيلهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم من أجل الخروج بأفكار ورؤى ومبادرات شبابية لتحسين البنية التحتية بمديرية المنصورة, والمرحلة الثانية من المشروع تتمثل في علمية إصلاح الحمامات الخلفية في المديرية كخطوة أولى بحيث تتم مشاركة الشباب في عملية البناء والإصلاح مع المقاولين.

وأشارت المحامية أقدار إلى أن فكرة المشروع جاءت من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية من جهة ومن جهة أخرى إخراج شباب مديرية المنصورة من الإطار السلبي .

تأهيل 38 شخصا في مجال المهارات الادارية بحجة

حجة / سبأ

بدأت أمس بمحافظة حجة دورة تدريبية في مجال البناء التنظيمي والتقييم والمتابعة، ينظمها فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة بتمويل من منظمة اليونيسف .

وتهدف الدورة على مدى (سبعة) أيام الى تعريف (ثمانية وثلاثين) متدربا ومتدربة من موظفي الصندوق جملة من المعارف والخبرات الإدارية والفنية لمتعلقة بأعمال المسوحات الميدانية والمهام والاختصاصات وكيفية النهوض بأداء وأنشطة الصندوق،وكذا اطلاعهم على الخطط والبرامج النوعية التي تساهم بها المنظمات الداعمة في مجال التخفيف من الفقر في أوساط المجتمعات الريفية، والتعرف على أساسيات الاستهداف للحالات الفقيرة وفق القوانين واللوائح المتبعة،

وفي بداية الدورة أكد وكيل المحافظة حميد هادي العبيدي على أهمية هذه الدورة في رفع كفاءة الموظفين بالصندوق وتحسين أدائهم في مختلف المهام التنفيذية،داعيا المشاركين الى استشعار مسؤولياتهم المنوطة وترجمة الأهداف المرسومة ضمن سياسات الصندوق الهادفة عموما الى احتواء الأسر الفقيرة وتأمين جانب من احتياجاتها اليومية.